

إشكالية المصطلح الإداري

الدكتور سعيد مقدم

الأمين العام المجلس لاتحاد الشورى

المغرب العربي

إن اللغة، كما هو معلوم، مقوم مقومات الأمة وضميرها الحي، وإرادتها الفكرية، وأداة توحيد لأبنائها.

كما أن صحة اللغة وسلامة بيانها، وقوة بنيانها، مؤشر على القوة و التقدم، وأن الاعتناء بتطويرها، والسهر على دقتها وعلى تكيفها في قطاعات استعمالها، من الاهتمامات الدائمة للمجتمعات الحديثة. فإعطاء المصطلح مكانة في البيان، أمر طبيعي، لأن التسمية الصحيحة الدقيقة هي أصل وضع المصطلح، وأهم جزء في التعبير، وفي دقة الدلالة.

فالفكر في المصطلح، يتجه فيه من التصور أو المعنى، أو الشيء الجديد الناجم، إلى البحث في اللفظ المناسب للدلالة عليه ولتخصيصه به.⁽ⁱ⁾

إن عصرنا الحاضر، يتسم بتكاثر وتفاقم المصطلحات، وغزارتها، ولذلك نحن مطالبون، بانتقاء وضعها الملائم وضبطها، قبل نقلها

واستعمالها، فالتعريب والترجمة العربية، بإمكانهما المساهمة في ضمان دقة حسن استعمال المصطلحات، على أساس التحري في النقل والتنسيق وتحديد الدلالات، وصولاً إلى إعداد المعاجم والقواميس، تيسيراً، والطلاب وللمستعملين من الموظفين والباحثين من المهتمين، أو عامة الناس من تقبلها وتداولها بطرق صحيحة وسليمة.

فالمعالجة المصطلح الإداري أو العلمي، يقتضي الإلمام بثقافة واسعة في اللغات الأجنبية، واللغة العربية الفصحى السليمة.

لقد عملت الجزائر، منذ استعادتها لسيادتها الوطنية بدء بأول مجلس تأسيسي وطني، Ass. Constituence. وفي العديد من المؤسسات الوطنية، وفي المدارس والمعاهد، على استعمال اللغة العربية، كتابة وتبليغا، وصياغة لعبت وسائل الإعلام المختلفة في ذلك دورا معتبرا، وكان للترجمة مكانة مرموقة.

فالفضل يرجع إلى المشرع الجزائري، من خلال إصدار الجريدة الرسمية التي تتضمن مجمل النصوص التشريعية والتنظيمية، التي ساهمت بقدر كبير في تكوين خزان للمصطلحات، تعد بمثابة، قاموس كامن، وليس بارزا في المتناول، خدم كثيرا اللغة الوظيفية الإدارية والتقنية، باللغة العربية.

وهذه المساهمة، يمكن اعتمادها كمرجع عملي في إعداد قاموس أو معاجم، مزدوجة للمصطلحات النوعية لمختلف القطاعات الحيوية في مجتمعنا.

فالمادة الخام، متوفرة، وعلينا جميعا باستغلالها، وتوحيدها، وتفريغها في شكل قواميس ومعاجم علمية عملية. وهذه المهمة تقع على عاتق السلطات العمومية المعنية، باشتراك الباحثين، من أساتذة وخبراء مختصين، جامعيين ومهنيين. وهو العمل الذي يعرف تأخرا كبيرا يأسف عليه، ومن شأنه تعطيل مسيرة تعميم وترقية استعمال اللغة الوطنية وفك عزلتها.

فما أحوجنا إذن إلى الشجاعة العلمية لذوي الاختصاص في مجال الإبداع ونحت المصطلح الملائم الذي تفتقر إليه العربية، كل في ميدان تخصصه وقطاع نشاطه، "فالمسؤولية جماعية".

فنحن مطالبون إذن، بتحرير العديد من لمصطلحات العربية، مما يثقل كاهلها من مفاهيم في اللغات الأخرى ولاسيما الفرنسية، فعلى سبيل المثال مصطلح قانون، يفهم منه في اللغة الفرنسية.

.Loi. Code. Règlement, Statut, Instrument de musique

بالإضافة إلى مصطلحات أخرى لا تؤدي بتاتا الغرض منها، كاستعمال مصطلح شهادة السوابق العدلية، كترجمة لمصطلح casie judiciaire في اللغة الفرنسية، إلى غيره من الأمثلة العديدة المتداولة في اللغة الإدارية العربية....

فيجب أن يعطى للكلمة مدلولها الدقيق بالعربية، ليتحول بعدئذ إلى مصطلح متفق عليه، وهذا يتطلب إنشاء معاهد متخصصة في الترجمة(2)ii

علما بأن الترجمة لا تكفي كعلم مستقل بذاته، فنحن مطالبون بتكثيف منظومتنا التعليمية والتكوينية. بما يضمن التكوين الرفيع في اللغة العربية، بمراجعة محتوى برامجها، تيسيرا للتلميذ والطالب لاستعاب اللغات الأجنبية الأخرى، كما يؤكد ذلك علماء النفس الحديث. أننا مطالبون بالتبسيط والتسيير، وإلغاء "ظاهرة التعدد المصطلحي". لاسيما في المصطلح التقني النوعي، كما فعل اليابانيون، وغيرهم من قبل.

فالترجمة يجب أن تحترم سليفة لغتنا العربية. Le génie de notre langue Arabe. وتبتعد عن الترجمة الحرفية كما هو شائع اليوم في الأسماء التجارية لمحلاتنا، " boucherie des Amis " مذبح أو مجزرة الأحباب، مثلا، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق، كما أننا مطالبون باختيار الإعلام المكانية; topo nyme; بما يتفق والإحساس الجمالي والحضاري لمجتمعنا.

فلما نعرب، يجب أن نعرب وفق ظوابط علمية غير ارتجالية، ولا ينبغي أن نترك الاجتهاد لغير أهله، فهناك مرجعيات حضارية يجب مراعاتها...

كما أن فك العزلة عن اللغة العربية، يتطلب منا التفتح أكثر على اللغات الأجنبية في قواميسنا، لإزالة الاحتكار المسلط منذ الاستقلال على لغتنا.

إن العديد من الدوائر الوطنية، ساهمت كثيرا في خدمة اللغة العربية ومنها قطاع العدالة، والمجلس الوطني الشعبي، ووزارات

السيادة، والوظيف العمومي، والأمانة العامة للحكومة، ووكالة الأنباء الجزائرية، والحركة الجمعوية، ودور الجامعات، وكذا العديد من الكفاءات والمهارات المكونة باللغة العربية، التي تساهم في إخراج تراثنا الوطني من الدهاليز، ونشرة، وتعميمه بين الناس.

إن الممارسة الميدانية، في مجال تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها، أظهرت، بأنه كلما كان للمسؤول عناية حضارية، لغوية، كانت المساهمة راقية، تطبعها الجدية والجودة.

فتدهو العمل، باللغتين في بلادنا، مرده لضحالة ورداءة مستوى المسيرين المسؤولين باعتبارهم المؤطرين للموظفين وللعمل الإداري. فاللغة العربية، هي مظهر من مظاهر سيادتنا، وعنوان، ولسان، لدولتنا.

فكلما زاد شأن الدولة من خلال احترام وتنفيذ تعليماتها وأوامرها وقوانينها، زادت مصداقيتها وقوي ساعدها.

فالإدارات والمؤسسات، باختلاف طبيعتها القانونية، مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بالقيام بمهامها وتحسين مردودها، {ولا سيما المكلفة منها بتعميم وترقية اللغة العربية، كأكاديمية اللغة العربية، والمجلس الأعلى للغة العربية، والهيئات القطاعية المقحمة مباشرة في العملية}.

إن ملتقانا هذا، يدشن ولوجنا لمرحلة ثانية جديدة في مسيرة تكريس اللغة العربية، كلغة وطنية ورسمية للبلاد، فبعد عملية التعميم، ننتقل اليوم في مرحلة، الترقية، ترقية استعمال اللغة العربية، من

خلال، انتقاء وتوحيد المصطلح اللغوي، وصولاً إلى إعداد قواميس
فرعية وقواميس أم، جزائرية، وحتى باللغة الفرنسية التي نستعملها
كلغة ثانوية أو مكملة، بل وحتى باللغة الإنجليزية.

فالشروع في إعداد، المعجم أو القاموس الإداري، متيسر، كما
قلت، اعتماداً على مخزن المعلومات المتوفر لدى الأمانة العامة
للحكومة، والاستئناس برصيد المؤلفين باللسان العربي المبين في شتى
المجالات لما له من دور في توحيد المصطلحات وتيسير استعمالها في
محيطها.

حقيقة أن المهمة ليست باليسيرة، ولكنها أيضاً ليست مستحيلة.
فهي تتطلب الصبر والثبات.

فعلماء الاجتماع يؤكدون على أن الأفراد بطبيعتهم الإنسانية
ميالون لمقاومة التغيير، لا سيما محاولات التغيير التي لا يستطيعون
فهمها، لغموضها أو لشكوك حولها، أو لاعتبارها موجهة ضد
مصالحهم، ورغباتهم.

غير أن التغيير، غالباً، ما يستمال بالأفكار والتوقعات الجديدة و
الخلاقة ويصبح جذاباً، إذا كان ثمرة الأفكار، وتوقعات تحمل الأفراد
احتمالات التطور والتحول إلى أوضاع أفضل، وتكون أكثر مغزى إذا
توفرت له الآليات والوسائل التي تساعد على تأكيد تلك الاحتمالات
وتحويلها إلى معطيات واقعية.

إن موضوع المصطلح الإداري هام جداً، ينطوي على ضرورة
التغيير، وتبني منهجية علمية جديدة، والتخلي عن منهجيات شائعة،

وبالتالي فنحن أمام تغيير حقيقي، وفي مواجهة تفاعلاته الارتدادية، وهي في اعتقادي أصعب أنواع التغيير، بالنظر إلى ما تقتضيه من تغيير في المواقف، وفي الاتجاهات، والقناعات، فهي عملة تنصب على تغيير السلوك الإداري اليومي. من أجل ذلك نرى أن تأسيس المجلس الأعلى للغة العربية لمجموعة عمل الإعداد دليل المصطلح الإداري أمر عظيم الأهمية حيث سيفضي إلى توحيد المصطلح الإداري في الإدارة الجزائرية.

□ مكانة اللغة العربية ومشكلات الترجمة والتعريب والتأليف الذاتية. ا.د. عبر الكريم اليافي، عضو مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلة التعريب، السنة الأولى، عدد 1 ص.

19

□□ وهو العمل الذي نهضت به الحضارة العربية الإسلامية التي اعتمدت الترجمة في نقل ما توصلت إليه حضارات الكون في المجال العلمي والثقافي والفلسفي من تقدم وازدهار